أثر العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية

نواف موسى الزيديين *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٨/٤/١م. تاريخ القبول: ٢٠١٩/٢/٦م.

ملخص

تمتاز العلاقات في عصرنا الحالي بالتقارب ما بين الشعوب، وكان هذا التقارب بعد الثورة الصناعية، كما ساهم التطور في مجال التكنولوجيا والاتصالات في التقارب ما بين الشعوب، واعتماد الدول على بعضها البعض في ترويج منتجاتها، وظهر التعاون الدولي في كافة المجالات والأصعدة

ونتج عن التقارب الذي حصل بين الشعوب إلى تقليص سيادة الدولة، ورفع صلاحيات الجماعات الدولية، وأخذت السيادة الوطنية تتقلص في ظل وجود المنظمات الدولية والتي أفقدت السيادة مبررات وجودها، وأدى التقارب ما بين الدول لتقوية الاهتمام بالمصلحة الدولية المشتركة الذي نتج عنه تغيرات في بنية القانون الدولي، وتغير المفاهيم الدولية لصالح المصلحة الدولية على مبدأ السيادة الوطنية، وتم وضع القيود على المصلحة الوطنية وتحريم اللجوء إلى الحروب عند تعارض السلطان الداخلي مع السلطان الدولي، كون مصلحة دول العالم تكمن في تحقيق السلام والأمن الدوليين، وتكريس حق الرقابة الدولية على السيادة الوطنية، لذا أصبح التنازل عن جزء من السيادة الوطنية شرط أساسي.

الكلمات الدالة: السيادة الوطنية، العولمة، التعاون التبادلي، الدول النامية، الدول المتقدمة.

* كلية الحقوق، جامعة مؤتة.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

The Impact of Globalization on Country Sovereignty

Dr. Nawaf Musa Muslim Al Zaydiyin

Abstract

Relations in our time are characterized by closeness between the people and nationalities, this rapprochement was after the Industrial Revolution. The development of technology and communications has also contributed to the rapprochement between peoples and the dependence of States on each other in the promotion of their products. International cooperation has emerged in all fields and levels.

The rapprochement between peoples has resulted in the reduction of State sovereignty, and the lifting of the powers of international groups. National sovereignty has been reduced in the presence of international organizations, which has lost sovereignty justifications for its existence. The rapprochement among nations has strengthened interest in the common international interest, which has resulted in changes in the structure of international law ,and changing international perceptions in favor of the international interest, on the principle of national sovereignty. Restrictions were placed on the national interest, and the prohibition against resorting to wars, when the internal authority conflicts with the international authority. The fact that the interests of the nations of the world lie in the achievement of international peace and security, the establishment of international control over national sovereignty. The renunciation of part of national sovereignty has become a prerequisite.

Keywords: national sovereignty, globalization, mutual cooperation, developing countries, developed countries.

مقدمة

عرفت السيادة تطوراً كبيراً خلال العصور، وبشكل خاص في القرن السادس عشر، بعد أن كان مفهوم السيادة بشكل مطلق والتي تجلت في حرية الدولة في إدارة شؤونها سواء كانت الداخلية أو الدولية، والتي بدأ بوضع القيود عليها وخصوصاً على مظهرها الخارجي، ومع ذلك فقد قدست ظاهرة السيادة في تلك الدولة، ورفض أية تدخل يمس سيادة الدولة واستقلالها السياسي وسلامة الإقليمية، أو التدخل في اختصاصاتها القضائية التي تقر من قبل محاكمها الوطنية.

ونتيجة لتطور القوانين الدولية، وانفتاح الدول على بعضها البعض، ونتيجة لرفض المجتمع الدولي المعاصر فكرة السيادة المطلقة، مما جعل المجتمع الدولي يتبنى مبدأ النسبية بهدف تقييد الحقوق السيادية، الناتج عن ظهور مستجدات حديثة فرضت بعض القيود على سيادة الدولة المطلقة، بالإضافة إلى وجود اهتمام متزايد بالمصالح المشتركة بين الدول.

وكان القاعدة المتعارف عليها في القانون الدولي على أن سيادة الدول مطلقة ولا تلزم إلا بإرادتها، إلا أن تلك القاعدة أخذت بالاهتزاز بعد الحرب العالمية الثانية، ودخول المجتمع الدولي مرحلة جديدة وإقرار ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨، بالإضافة إلى العهدين الدوليين للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسليم المجتمع الدولي بإمكانية اتخاذ قرارات ملزمة لجميع الدول في العالم حتى الدول التي تم توافق على تلك القرارات وفق الفصل السابع من الميثاق الدولي، الذي منح مجلس الأمن الدولي الحق في اتخاذ قرارات تهدف إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين ضد الدول التي لم توافق على تلك القرارات.

وأثرت العولمة والمتغيرات التي صاحبتها على مفهوم السيادة الوطنية، ومجالات تطبيقه على المستوى الداخلي والخارجي، وساهمت تلك المتغيرات في احداث تغيير في أنماط الدول، فضلاً عن استحداث معايير جديدة ذات أبعاد قيمية متمحورة حول الإنسان، وما نتج عنها من إقرار مفاهيم جديدة، مثل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان، وحق التدخل الديمقراطي والإنساني، مما أدى إلى تفكيك القيم التي تم تأسيس القواعد الآمره للقانون الدولة، مثل عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، والسيادة الوطنية.

مما سبق أصبح موضوع السيادة يحتل درجة بالغة الأهمية ما بعد الحرب الباردة، وأصبحت التساؤلات تثار حول واقع السيادة الوطنية ومستقبلها خصوصاً في ظل المتغيرات السياسية والامنية والاقتصادية والتكنولوجية... الخ، التي افزرها النظام العالمي الجديد، كما أثارت اهتمام أصحاب القرار

والسياسيين، فضلاً عن كونه أصبح موضوعاً مثير للجدل والاهتمام على نطاق الأوساط البحثية والأكاديمية.

أهمية الدراسة:

بعد انهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفيني، وبعد التحولات التي طرأت على النظام العالمي، وانتقال النظام من الثنائية القطبية للإحادية القطبية، وتفرد الولايات المتحدة في قيادة دول العالم، وأصبح الحديث عن حق التدخل في سيادة الدول من الثوابت السياسية الدولية، بعد أن كان عدم التدخل من الثوابت الأساسية في النظام العالمي، وعليه فإن استشراف مستقبل سيادة الدول بشكل عام وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، وإعادة النظر في أبرز المصطلحات السياسية والقانونية من حيث معناها ودلالاتها مثل مفهوم السيادة التي كان يعتبر من أهم الأسس التي قامت عليها الدولة الحديثة، والتي ترتكز أهمية الدراسة الحالية في بيان تأثير دور العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية.

إشكالية الدراسة

تعتبر السيادة الوطنية من أهم الموضوعات المحورية في الدراسات القانونية والسياسية بصفة عامة، وفي مجال علم العلاقات الدولية بشكل خاص، حيث أن موضوع السيادة كان وما يزال يحظى بأهمية بالغة في الفكر القانوني والسياسي، كون السيادة الوطنية تعد من المحددات المركزية للدولة، كما تشكل ركناً أساسياً وهاماً في تشكل الركن الذي يقوم عليها القانون الدولي والعلاقات الدولية.

لذا أصبح موضوع السيادة يحتل مكانه هامة وخصوصاً ما بعد الحرب الباردة، وأصبحت التساؤلات التي ارتبطت بواقع السيادة الوطنية ومستقبلها في ظل التغيرات التي يفرزها النظام العالمي الجديد، وتكمن إشكالية الدراسة في سعيها لتفكيك إشكالية العلاقة الغير متناسقة والجدلية المرتبط بها ما بين النظام العولمي الجديد وبين أزمة سيادة الدولة الوطنية، من خلال البحث في المتغيرات والتداعيات الخطيرة التي أفرزت نتيجة المتغيرات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وانعكاسها على السيادة الوطنية، فضلا عن محاولة بيان الأفاق الحديدة لمفهوم السيادة الوطنية في ظل رهانات وتحديات العولمة، ومن هذا المنطلق، فإن الإشكالية التي ستسعى الدراسة في معالجتها تتمحور حول أثر المتغيرات الدولية التي ظهرت في عالم ما بعد الحرب الباردة، كتنامي النشاطات عبر الوطنية، حركات الاعتماد المتبادل، التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى قضايا مكافحة الإرهاب، وكذا عولمة حقوق الإنسان وإقرار حق التدخل الإنساني والديمقراطي وغيرها من المتغيرات التي عملت في جانبها الأكبر على تقويض المنطق السيادي للدولة.

أسئلة الدراسة:

ولهذا كانت الأسئلة التي يثيرها الدراسة تتمثل بما يلي:

- مدى تأثير العولمة على السيادة الوطنية للدول.
- ما مفهوم السيادة الوطنية الحديثة في ظل تحديات العولمة.
- ما هي التداعيات الناتجة عن المتغيرات الدولية على السيادة الوطنية.
- ما هي السبل للوقاية من تأثير العولمة على السيادة الوطنية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان مدى تأثير العولمة على السيادة الوطنية للدول، من خلال البحث في التداعيات الناتجة عن المتغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة ومدى انعكاسها على السيادة الوطنية، بالإضافة إلى بيان مفهوم السيادة الوطنية الحديثة في ظل تحديات العولمة، لذا فإن الدراسة تسعى لبيان ومعالجة أثر الديناميكيات الدولية التي ظهرت على سيادة الدولة الوطنية، من خلال بحث تنامي النشاطات عبر الوطنية، وحركات الاعتماد المتبادل، والتكامل الإقليمي، بالإضافة إلى قضايا مكافحة الإرهاب، وكذا عولمة حقوق الإنسان وإقرار حق التدخل الإنساني والديمقراطي وغيرها من الديناميات التي تعمل في جانبها الأكبر على تقويض المنطق السيادي للدولة.

منهجية البحث:

تحقيقاً لأهداف الدراسة فقد اختير لها المنهج الوصفي، ومن خلاله سيكون البحث في الإشكالية ووصفها في الواقع، ثم رصد لأوجه القصور في ذلك، أما المنهج الآخر فهو المنهج التحليلي، وهو منهج النصوص القانونية ذات العلاقة، وسيتم دراستها وتحليلها بغية تحديد تأثير العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية، وصولا لمعرفة ما انعكاس العولمة على سيادة الدول الوطنية، وسبل الوقاية من تلك الانعكاسات.

هيكل الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة ووصولاً بها إلى غاياتها على الوجه الأكمل، فستكون خطة البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: السيادة والتحولات الناجمة عن العولمة

المبحث الثاني: التعاوني الدولي وانعكاساته على مبدأ السيادة الوطنية

المبحث الأول: السيادة والتحولات الناجمة عن العولمة

تعتبر السيادة الوطنية من المواضيع الهامة والمحورية، هو موضوع يحتل أهمية كبيرة في الفكر السياسي والقانوني، كونها تعتبر من المحددات المحورية والمركزية للدولة، كما تشكل الركن الأساسي التي يبنى عليها القانون الدولي والعلاقات الدولية بين الدول.وكان لسلام وستفاليا عام ١٦٤٨ الذي رشح مجموعة من المعايير المؤسسية والتي عرفت بثلاثية وستفاليا والتي كرست فيها قدسية سيادة الدولة، وإقرار مبدأ المساواة وعدم التدخل في شؤونها، والتي اخذت هذه الركائز بالانحسار في ظل المتغيرات الدولية التي عرفت ما بعد الحرب الباردة.

وللوقوف على ذلك كله كان لا بد من البحث في السيادة والتحولات الناجمة عن العولمة، من خلال البحث في مفهوم السيادة وخصائصها وأنواعها في المطلب الأول، ثم لا بد الحديث عن العولمة وآثارها على السيادة في المطلب الثاني، وعلى النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم السيادة وخصائصها وأنواعها

أسهم التقارب العالمي الذي حصل ما بعد التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال إلى تقارب العلاقات بين الدول، الذي جعل من المنظمات الدولية تعمل على مواكبة تلك التطورات بتعديل التشريعات القائمة أو إضافة تشريعات جديدة تتماشى مع التغيرات التي حصلت عالميا، وتعد السيادة الوطنية إحدى أهم الخصائص التي ارتبطت بالدولة الحديثة كتنظيم قانوني وسياسي، حيث أن السيادة الوطنية تعد من الأهم العناصر التي تميز الدولة عن باقي الوحدات الأخرى ذات الطبيعة السياسية، ونبين ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم السيادة

أثار مفهوم السيادة الكثير من النقاشات والجدل، وتبلور مصطلح السيادة في القرن السابع عشر، والذي تمثل في حق السيطرة على اقليم معين، وكان للاتفاقيات الدولية الدور الهام والرئيس في عدم تدخل دولة في شؤون دولة أخرى، واستقلال القرار الوطني للدولة في المجال الداخلي والخارجي، وعليه فإنه يمكن القول بأن السيادة ذات بعدين داخلي وخارجي، إذ يتمثل البعد الداخلي للسيادة على السلطات المكلفة والتي يفرضها القانون ويلتزم بتنفيذها على الشعب داخل أقليم ما، في حين البعد الخارجي فيتمثل في صيانة الاستقلال والعمل على تجنب التدخل الخارجي على سيادة الدولة الوطنية، وهنا يجب التأكيد على أن كلا البعدين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

كما أن السيادة ترتبط بعنصرين آخرين هم الإقليم والشعب، ولقد استقر القانون الدولي على أن السيادة تعتبر جزءاً هاماً من أركان الدولة الوطنية، ولقد عرفها الفقيه جون أوستي على أنها:" العادة من الخضوع والانصياع وسلطة عليا لا تكون بدورها أو من عاداتها الخضوع والإنصياع لأي سلطة أخرى"(١). مما مكن السيادة من احتلال مكانه هامة كونها قامت على مبدأ استقلال الدول في تنظيم امورها، والعمل على سد احتياجاتها دون خضوعها لأي قيد أو حرية بالتصرف.

في حين عرف جون بودان السيادة على أنها: "هي سلطة وضع القوانين حتى بدون رضا المواطنين"(٢)، ويعتبر بودان بأن السيادة لا يمكن تجزئتها وارتبطت بالدولة ارتباطاً وثيقاً، ولا تزول إلا بزوال الدولة، وتكون السيادة مطلقة وتمارسها الدولة دون أية قيود، لذلك فإن رأس السلطة لا يكون مسؤولاً عن أعماله إلا أمام قوة عليا.

كما ذهب في ذات الاتجاه الفيلسوف الإنجليزي " توماس هوبز" Thomas Hobbes الذي أخذ بتأييد نظرية السيادة المطلقة للحاكم، وتمتعه بسلطة لا تعلوها سلطة أخرى بالدولة(٣).

في حين يرى التيار الماركسي السيادة على أنها: "إحدى الأدوات الأساسية التي تخدم مصالح الطبقة البرجوازيه على حساب مصالح الأغلبية الكادحة من الطبقة البروليتاريه"(٤)، ويتجلى هذا الرأي في كتابات المفكر البريطاني هارولد لاسكي Harold Laski والذي يعتبر من أكبر المعارضين لفكرة السيادة الوطنية.

في حين عرف ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية الفقرة الأولى على أنه: "تقوم الهيئة على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"(٥). (ميثاق الأمم المتحدة، ١٩٤٥).

في حين يرى جان لوك "John Locke" (١٦٣٢-١٧٠٤) في كتابه "رسالتان في الحكم" الذي صدر في عام (١٦٩٠) عن إيمانه بالقانون وسيادته بالإضافة إلى حرية الفرد الأساسية، وما ترتب عليها من شرعية الثورة في القيام على حكم الاستبداد، بالإضافة إلى الفصل بين السلطات لضمان الحريات والحقوق الأساسية.

(١) الساحل، مخلوف (٢٠٠٨). إشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات، العدد(٦)، ١٢٣.

(٢) البزاز، حسن (٢٠٠٢). عولمة السيادة حال الأزمة العربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. بيروت، ص. ١٦-١٧.

(٣) عثمان، هندي، وجبر، نادية (٢٠٠٥) العولمة وحكم الدولة القومية، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، ص ١١٦.

(٤) الحسيني محمد (٢٠٠٣). المجتمع الدولي وحق التدخل. سلسلة المعرفة للجميع. الرباط، ص ١٣٧-١٣٨.

(٥) عثمان، هندي، وجبر، نادية (٢٠٠٥) العولمة وحكم الدولة القومية، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، ص ١١٨.

في حين يرى المفكر "جون أوستين" (1790-1859) John Austin فيرى بأن فكرة الدولة هي نظام قانوني تتواجد في السلطة العليا، ويتم التصرف على أنها المصدر الرئيس للقوة، ويرى بأن السيادة يجب وضعها بيد شخص الحاكم، وليس للشعب أن يتقاسمها[١].

في حين عرفها العناني على أنها: "السلطة الدولية العليا على اقليمها ورعاياها والاستقلال عن أي سلطة أجنبية أي الدولة السلطة الكاملة في تنظيم سلطاتها التشريعية، والإدارية والقضائية، ولها حرية تبادل العلاقات"[٢]. مما سبق يمكن القول بأن مفهوم السيادة شهد تطوراً كبيراً وانقسم إلى ثلاثة اتجاهات وكما يلي:

الاتجاه الأول: وهم من دعاة السيادة المطلقة وتزعمها توماس يوبز وجون بودان.

الاتجاه الثاني: السيادة النسبية: وهذا الاتجاه تزعمه روسو ولوك، وهذا الاتجاه تعزز بشكل كبير في ظل المتغيرات الدولية الحالية.

الاتجاه الثالث: وهو اتجاه رافض لمبدأ السيادة، ويطالب بإلغائها وهذا الاتجاه يمثله الاتجاه الماركسي.

ونتيجة تطور الحياة الدولية ساهم في تطوير العلاقات ما بين الدول وأصبح التلاحمة والتكامل ضرورة وحقيقة لا يمكن تجاوزها.

الفرع الثاني: خصائص السيادة.

حصرت الدراسات المتخصصة في العلوم السياسية والقانون على تحديد خصائص السيادة وكما يلي[٣]:

أولاً: السيادة المطلقة: بمعنى لا توجد أيه هيئة أو سلطة أعلى منها بالدولة، ويكون للدولة بناء على ذلك السلطة على جميع المواطنين.

ثانياً: السيادة الشاملة: ويقصد بذلك بأن السيادة تطبق على جميع المواطنين داخل الدولة، ومن يقيم على إقليمها بإستثناء ما ورد في المعاهدات الدولية والاتفاقيات مثل موظفي المنظمات الدولية والدبلوماسين ودور السفارات.

(١) سكات، هارت (٢٠٠٣). بدائل الديمقراطية الجديدة لنظام التعطل العالمي. شركة الكتاب العالمية. بيروت، ص١٩٢.

(٢) يوسف أحمد (٢٠١٠). السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية: قيود متزايدة وتحديات شاقة. المجلة الإلكترونية، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ٢٣٦

(٣) نواري، أحلام (٢٠١١). تراجع السيادة السيادية في ظل التحولات الدولية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (٤) الجزائر، ص ١٤٣.

ثالثاً: السيادة غير قابلة للتنازل: ويقصد بها عدم تنازل الدولة عن سيادتها وإلا فإنها ستفقد ذاتيتها، ونتيجة ذلك فإن السيادة والدولة يرتبطان بشكل كبير من التكامل والتلازم.

رابعاً: السيادة الدائمة: ويقصد بها السيادة التي تدوم بداوم الدولة، وتغير الحكومة لا يؤدي لفقدان السيادة أو زوالها، وعليه فإن الحكومات تتغير إلا أن السيادة تدوم وتبقى.

خامساً: السيادة غير قابلة للتجزئة: حيث أنه لا يوجد بشكل غير سيادة واحدة في الدولة غير قابلة للتجزئة.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم السيادة يحتوي على بعدين اساسيين وهامين وكما يلي[١]:

أولاً: القانوني: ويكمن هذا البعد في مبادئ القانون الدولي، الذي جعل من أعضاء الجماعة الدولية على قدم المساواة فيما يتعلق بالواجبات والحقوق.

ثانياً: سياسي: ويطلق عليها اسم السيادة الفعلية والتي تتجلى في مدى قدرة الدولة على بسط نفوذها داخل حدودها الإقليمية، ورفضه الامتثال لأية سلطة اجنبية، وقدرة الدولة الفعلية على الصمود أمام الضغوطات والتدخلات، وقدرتها على تأكيد الذات في المجتمع الدولي بشكل حر.

وبناء على ما سبق فإن المفهوم الفعلي للسيادة يخضع للترتيب الهرمي للنظام الدولي في سلم القوى الدولي، حيث أنه كلما امتلكت الدولة قوة وهيبة في المجتمع الدولي كلما أمتلكت رصيد أكبر من السيادة الفعلية، وبناء على ذلك فإن المفهوم القانوني للسيادة هي تعبير عن مجموعة القوانين والأعراف الدولية، ولتحقيق ذلك يجب على الدولة الإنضمام إلى المجتمع الدولي لتتمتع بالسيادة وحصولها على المساواة مع الدول الأخرى.

الفرع الثالث: أنواع السيادة.

أشار الفقه الدولي إلى تحديد نوعين للسيادة وهما السيادة الداخلية والسيادة الخارجية وفيما يلي مزيد من التفصيل[٢]:

أ. **السيادة الداخلية:** ويقصد هنا إلى أن الدولة هي صاحبة السلطة داخل أقليمها، وهي صاحبة الصلاحيات النهائية، ولا رادع لقراراتها، حيث تقضي السيادة الداخلية بقدرة الدولة على التحكم الكامل على أراضيها وبسط السلطة، فضلاً عن قدرتها على تنظيم السلوك الفعال.

(١) البزاز، حسن (٢٠٠٢). عولمة السيادة حال الأزمة العربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. بيروت، ص١٩.

(٢) الحسيني، محمد (٢٠٠٣). المجتمع الدولي وحق التدخل. سلسلة المعرفة للجميع. الرباط، ص ١٣٧-١٤٢.

ب. **السيادة الخارجية:** ويقصد هنا إلى تحرر الدولة من كافة الضغوطات الخارجية، وقدرتها على اتخاذ كافة القرارات الداخلية والخارجية دون تعرضها لضغوطات وبشكل حر، وعند ممارسة الدولة لسيادتها يكون لها كامل الحرية بإبرام المعاهدات الدولية وإقامة العلاقات الدبلوماسية، والحق في الإنضمام للمنظمات الدولية والإقليمية بهدف تجسيد سيادتها الخارجية.

في حين قال كراسنر Krasner بأنه هناك ثلاثة أنواع من السيادة وكما يلي[1]:

- **سيادة الاعتماد المتبادل:** وهنا يقصد بها مدى قدرة الدولة بالتحكم في الحركة عبر حدودها، وهذا النوع من السيادة قد ضعف نتيجة آليات العولمة، وأصبحت البضائع والأموال والأفكار لا تعيقهم الحدود السياسية أو الترتيبات الأمنية، وأصبح الأمر لا يتمثل في السلطة بل أصبح في القدرة على التحكم.
- **سيادة وستفاليا:** وهذا النوع من السيادة يشير إلى منع الأطراف الخارجيين من التدخل في شؤون الدول الداخلية، وتكون الدولة هي صاحبة السيادة في اتخاذ القرارات داخل حدودها الإقليمية.
- **سيادة القانون الدولي:** ويقصد بذلك الإعتراف المتبادل، ومدى أهلية الدولة في الدخول طواعية بالتعاقدات والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول.

مما سبق وانطلاقاً من التطور الذي اعترى مفهوم السيادة فإنه يمكن القول بأن المفهوم لا يتصف بالجمود بل هو متغير بشكل ديناميكي، تبعاً لتغير وتطور المجتمعات السياسية، كما يتأثر بالتطورات التي قد تحصل على مستوى منظومة العلاقات الدولية والقانون الدولى.

المطلب الثاني: العولمة وآثارها على السيادة

ساهمت العولمة في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق ايجاد المناخ الملائم، وزيادة حجم الصادرات ورفع مستوى التجارة الدولية، ومعالجة مشكلات البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل مناسبة، كما ساهمت العولمة في معالجة مشاكل التمويل التي تعاني منها الدول النامية، كما ساهم اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمى على زيادة الرفاهية وخلق فرص كبرى للنهوض بتلك الدول، وفي هذه المطلب سنتناول مفهوم العولمة وخصائها وآلياتها وكما يلي:

الفرع الأول: مفهوم العولمة

إن القارئ للآراء المختلفة والمتابع للندوات والمؤتمرات والمقالات التي تناولت العولمة، يجد نفسه أمام العديد من الآراء وخليط من الأفكار والاتجاهات التي تناولتها من عدة زوايا واتجاهات، وقد يجد نفسه

(١) الساحل، مخلوف (٢٠٠٨). إشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات، العدد(٦)، ص ١٢٦.

في بعض الأحيان أمام تقاطعات وتناقضات فكريه ومنطلقات أكاديمية وأيديولجية، قد تكون في بعض الأحيان متنافرة ومتباعده وقد تكون متلاقية، تحلل وتبحث وتغوص في عالم العولمة[١]، فمنها المؤيد عن العولمة ومدافع عن مبادئها، ومنهم المعارض والرافض لها، كلاً حسب اهتماماته وتوجهاته، وعلى الرغم من كثافة الطروحات، فإنه من الصعب صياغة مفهوم شامل ودقيق للعولمة، إلا إذا أخذنا هذا المفهوم في ضوء التطورات التاريخية التي أبرزته إلى حيز الوجود، وفي ضوء مجموعة القوى التي دافعت عنه وتبنته وعملت على تعميمه على المجتمع الإنساني، وفيما يلي عرض لأبرز تلك التعاريف:

وعرفها الكاتب الفرنسي دولفوس بأنها: "تبادل شامل وإجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه إألى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الكونية الصغيرة التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيود.."[٢]

في حين عرفها نيل فليغشتاي (Neil Flogstaim) بأنها: "نمو المبادلات الدولية، بحيث أن المؤسسات لم تعد تتنافس داخل التراب الوطني الواحد، ولكن في كافة أنحاء العالم، وإن العلاقات الطبيعية والمنافسة العالمية قد تغير، وأًصبحت الشركات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، بهدف توزيع أنشطتها الإنتاجية"[٣].

في حين عرفها عبدالعزيز جلال على أنها: "بذرة تقدم وتحمل بذرة ظلم فيما بين الدول وداخل الدول في الوقت نفسه"[٤].

في حين عرفها الجابري على أنها: "نفي للآخر وإحلال الاختراقي الثقافي محل الصراع الأيديولوجي كما تعني الهيمنة وفرض نمط واحد للاستهلاك والسلوك"[٥].

أما المسيري فعرف العولمة على أنها: "العولمة تجعل الغرب هو المركز، وتجعل الإنسان الأبيض هو صاحب المشروع الحضاري الوحيد الجدير بالاحترام والبقاء"[٦].

(١) نواري، أحلام (٢٠١١). تراجع السيادة السيادية في ظل التحولات الدولية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (٤) الجزائر، ص ١٤٧.

(٢) سكات، هارت (٢٠٠٣). بدائل الديمقراطية الجديدة لنظام التعطل العالمي. شركة الكتاب العالمية. بيروت، ص١٩٦.

(٣) حمياز، سمير (٢٠١٧). أِشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. مجلة العلوم الاجتماعية. رقم(٢٤)، الجزائر، ص ١٩٧

(٤) يوسف أحمد (٢٠١٠). السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية: قيود متزايدة وتحديات شاقة. المجلة الإلكترونية، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ٢٤٩.

(٥) برقوق، سالم (٢٠٠٩)، ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان، دراسات استراتيجية، العدد(٦) الجزائر، ص ٢٧٦

(٦) البزاز، حسن (٢٠٠٢). عولمة السيادة حال الأزمة العربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. بيروت، ص ٢٧

في حين صبح غندور عرف العولمة على أنها: "الخيار الآخر أمام الشعوب التي لا تريد الصدام الحضاري مع امريكا"(١).

أما عبدالصبور شاهين فيرى العولمة بأنها: "جريمة أو مآمرة تقضي على الخصوصيات التي تميز الشعوب، وهي أولاً وأخيراً قدر مفروض على المغلوبين لمصلحة الغالبين"(٢).

أما الدكتور إسماعيل صبري فعرف العولمة بأنها: "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسثية والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو الدولة المعينة ودون الحاجة إلى اجراءات حكومية"(٣).

مما سبق يمكن القول بأن جميع التعريفات سابقة الذكر جاءت بمصطلح يعتبر ظاهرة لم تكن معروفة حتى النصف الثاني من القرن الماضي، وأن جميع الدراسات تناولت الدول ذات حدود معلومة ومحددة سواء كانت الحدود اصطناعية أو طبيعة في تحديد الدولة.

الفرع الثاني: خصائص العولمة ومجالاتها

العولمة باعتبارها ظاهرة دولية مثل غيرها من الظواهر الدولية تمتاز بجملة من الخصائص، وفي هذا الفرع سنتناول عنصرين وهم خصائص العولمة وثانياً مجالاتها وعلى النحو التالي:

أولاً: خصائص العولمة:

تعد العولمة عبارة عن مجموعة عمليات تتخطى الدولة لتغطي كافة دول العالم، وتسعى لتكثيف التفاعل والاعتماد المتبادل والتي يتشكل منها المجتمع العالمي الحديث، ومن أبرز خصائص العولمة ما يلي:

١- تعاظم ثورة المعلومات والاتصالات: وفي نهاية القرن الماضي شهدت الاتصالات ثورة كبيرة في مجال المعلومات والاتصالات والتي من شأنها التأثير في العلاقات الدولية، وأطلق على العصر الحديث بعصر المعلومات والتكنولوجيا(٤).

(١) نواري، أحلام (٢٠١١). تراجع السيادة السيادية في ظل التحولات الدولية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (٤) الجزائر، ص ١٥٦.

(٢) الحسيني، محمد (٢٠٠٣). المجتمع الدولي وحق التدخل. سلسلة المعرفة للجميع. الرباط، ص. ١٣٧-١٤٣

(٣) الحويش، ياسر (٢٠٠١). مبدأ عدم التدخل والاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية. أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ص١٥٣.

(٤) حمياز، سمير (٢٠١٧). أِشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. مجلة العلوم الاجتماعية. رقم (٢٤)، الجزائر، ص ٢٣٧.

٢- الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية العالمية: ويعد هذا الاتجاه من أبرز السمات لعصر العولمة والتي اتجهت نحو التمركز الأقليمي وتكتل الدول مع بعضها البعض اقتصادياً. وارتفاع حدة التنافس الاقتصادي العالمي، ووجدت الدول الوطنية نفسها عاجزة أمام هذه المنافسة الكبيرة فتخلت عن وظيفتها كعنصر فعال والسماح للتكتلات الاقتصادية الاقليمية للقيام بهذه الوظيفة(١).

٣- تنامي دور الشركات متعددة الجنسية: وتهدف الشركات المتعددة الجنسية التي تمتلك جنسية دولة معينة ويوجد لديها فروع في مختلف أنحاء العالم تهدف إلى جني الأرباح وتمارس انشطة إنتاجة متعددة وعالمية، ومركز قراراتها موحد. حتى أصبحت الشركات متعددة الجنسية أقوى اقتصادياً من العديد من الدول(٢).

٤- تزايد دور المؤسسات المالية العالمية: وساهمت المؤسسات المالية بتصميم برامج الاصلاح الاقتصادي، وسياسات التكيف الهيكلي والتثبيت خصوصاً في الدول النامية، والتحول إلى اقتصاد السوق الحر، وانتشار النشاط الدولي في وضع المعايير التجارة الدولية، وهذا ما قامت بها بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية(٣).

٥- تركز النظام الاقتصادي العالمي عند الدول الصناعية: وهي يعد من أبرز الخصائص للعولمة والذي يكمن في تمركز النظام الاقتصادي العالمي عند الدول الصناعية وخصوصاً الدول السبع الكبرى.

٦- الفوضى والتفكك الاجتماعي: على الرغم من أن شعارات العولمة تتضمن تشكيل نظام عالمي موحد، إلا أن ما أفرزته هو خلق الفوضي والتفكك في عالم أصبح يمتاز بالصراع والتنافر، والذي صار يطلق عليها بالفوضى العالمية. وهذا ظهر جلياً في الانعزال والتقوقع التي اتخذته الجماعات الايديلولوجية والدينية، والتي أدت إلى العديد من الحروب في العالم(٤).

---

(١) سكات، هارت (٢٠٠٣). بدائل الديمقراطية الجديدة لنظام التعطل العالمي. شركة الكتاب العالمية. بيروت، ص١٩٩.

(٢) حمياز، سمير (٢٠١٧). أِشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. مجلة العلوم الاجتماعية. رقم (٢٤)، الجزائر، ص ٢٠١.

(٣) يوسف أحمد (٢٠١٠). السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية: قيود متزايدة وتحديات شاقة. المجلة الإلكترونية، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ٢٥٣.

(٤) نواري، أحلام (٢٠١١). تراجع السيادة السيادية في ظل التحولات الدولية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (٤) الجزائر، ص ٢٥٥.

٧- زوال الحدود: وذلك من خلال رفع الحواجز الجمركية وإلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية، وحرية الأجانب في التملك وتحرير أسواق المال، وإلغاء الدعم وتحرير أنظمة المعاشات والتأمين، والاتجاه نحو إلغائه بالتدريج.

ثانياً: مجالات العولمة:

ظهرت العولمة في بداية الأمر في عالم التجارة والمال، ثم امتدت إلى كافة المجالات لتشمل الفكر والسياسة والاعلام والإيديولجيا، وأصبحت العولمة ليس مجرد مفهوم بل عملية ذات تطور وأبعاد مختلفة، وفيما يلي سوف نتطرق لأهم المجالات التي شملتها العولمة وكما يلي:

١- **المجال الاقتصادي:** ويعد المجال الاقتصادي من أهم المجالات الرئيسة للعولمة، فظهرت التجارة الإلكترونية ومنظمات الأعمال الدولية، بالإضافة إلى عولمة النشاط المالي، وعولمة البنوك والعمليات المصرفية، ودمج الشركات متعددة الجنسية، ليصبح العالم عبارة عن قرية كونية، وكان الاندماج الدولي من خلال ثلاث منظومات وهي المالية حيث أصبح السوق يحكمة رأس مال واقحد، وبورصة عالمية واحدة،[١] والثانية تكمن في المنظومة الإعلامية، من خلال بث البرامج عبر القنوات الفضائية، والمنظومة الثالثة هي المعلوماتية من خلال توفير شبكات الإنترنت والسماح للمستخدمين بالتجول بكل حرية عبر الخصوصيات الثقافية والحدود السياسية[٢]. كما تم تطوير وسائل جديدة ساهمت في السيطرة الاقتصادية والذي أطلق عليها الاحتكارات الخمسة وكما يلي[٣]:

- احتكار التكنولوجيا فائقة التقدم.
- احتكار المؤسسات المالية ذات طبيعة النشاط الإقتصادي.
- احتكار وسائل الإعلام ذات المستوى العالمي والذي لها تأثير في الرأي اقليمياً وعالمياً.
- احتكار استخراج الموارد الطبيعية.
- احتكار تصنيع وتوزيع الوسائل الإقتصادية.

(١) برقوق، سالم (٢٠٠٩) ، ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان، دراسات استراتيجية، العدد(٦) الجزائر، ص ٢٧٩.

(٢) برقوق، سالم (٢٠٠٩) ، ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان، دراسات استراتيجية، العدد(٦) الجزائر ص ٢٨١.

(٣) الحسيني ، محمد (٢٠٠٣). المجتمع الدولي وحق التدخل. سلسلة المعرفة للجميع. الرباط، ص، ١٣٨.

وتعتبر الولايات المتحدة هي الدولة الأولى في احتكار جميع وسائل السيطرة، والمبشرة للعولمة والنظام العالمي الجديد، من خلال سيطرتها على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتعزيز سيطرتها على القرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية. وربطها للقروض والمساعدات من خلال تنفيذ برامج تصحيحية في الدول المقترضة والمتلقية للمساعدات. ونتيجة للعولمة الاقتصادية أن ٢٠% من دول العالم تستحوذ على ما يزيد عن 84.7% من الناتج الاجمالي، وعلى ما يزيد عن ٨٢,٢% من التجارة الدولية[١]، وهذا ما جعل بعض الدول النامية تفقد سيادتها نتيجة حاجتها للمساعدات ورغبتها في تطوير بلدانهم وتحديثها بما يتوافق مع المتغيرات العالمية، الذي جعلها تخضع تحت رغبات الدول الكبرى.

٢- **المجال السياسي:** في هذا المجال أصبح الخطاب السياسي المعاصر يروج أفكار تنال من هيبة الدولة القومية، وأن التحكم فيها أصبح عديم الفاعلية، وأن الخيارات القومية وسياساتها قد تم إبطال مفعولها بفضل السوق العالمية التي أصبحت مكانتها أقوى من الدول، وأن الدول القومية لم يصبح لها وظيفة غير تقديم الخدمات العامة، والعمل على تكييف اقتصادياتها بما يتوافق مع الاقتصاد العالمي، وإعادة خصخصة وهيكلة اقتصادها بما يتوافق مع حرية التجارة والسوق العالمية، وفقدان قدرتها على السيطرة على النشاط الاقتصادي داخل أراضيها وعلى العمالة المستخدمة، حيث أن ذلك من خيارات رأس المال العالمي[٢].

ومن الجدير بالذكر بأن الجانب السياسي للعولمة يشهد تناقضاً لافتاً للنظر، ففي الوقت التي تطالب العولمة بتطبيق الديمقراطية والتأكيد على حقوق الإنسان وحرياته، فإنها تغض النظر عن العديد من الانتهاكات لتلك القيم، إما بسبب المصالح التجارية أو التحالفات الإستراتيجية، كما في حالة إسرائيل.

كما كانت لإثار العولمة السياسية تراجع دور الدولة من حيث السيادة، وتبعيها بالاستناد إلى قوة الدول العالمية، من خلال الممارسات التي تقوم بها الولايات المتحدة على المنظمات الدولية التي لم تتمكن من الحد من فوضوية النظام العالمي، وانتشار العنف الإقليمي والداخلي، وتهديد هياكل تلك الدول، كما لم تتمكن المنظمات الدولية من مواجهة الآثار السلبية للعولمة أو الحد من تداعياتها السياسية[٣].

(١) الساحل، مخلوف (٢٠٠٨). إشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات، العدد(٦)، ص ١٢٩.

(٢) الفتلاوي، سهيل (٢٠٠٢). الوسيط في القانون الدولي العام. دار الفكر العربي. بيروت، ص١٢٤.

(٣) الحويش، ياسر (٢٠٠١). مبدأ عدم التدخل والاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية. أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ص ١٥٦.

٣- **المجال القانوني:** إن العولمة كظاهرة واقع ولا سبيل لتجاوزها، أو عدم التفاعل معها، حتى مع صورها السلبية، إذ أن آثارها وتداعياتها ليست مقتصرة على المجال الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي.. فحسب، بل تجاوزته إلى المجال القانوني؛ وبشكل خاص بما انتجته من آثار سلبية على مصادر القاعدة القانونية الدولية (القانون الدولي العام)، والقرارات الدولية التي تتصادم مع الشرعية الدولية ولا تستند إليها أبدا، لتخدم بذلك الدول العظمي والمسيطرين على العولمة السياسية والذين يتحكمون في مصير المجتمع الدولي وشؤونه.

حيث إن العولمة القانونية تُترجم شرعية القوة التي تسيطر عليها الدول العظمي وصناعة حزمة من القرارات الدولية التي تتناسب مع تطّلعاتها ومصالحها المرحلية والإستراتيجية بعيداً عن شرعية أحكام القانون الدولي، وهذا يعكس بشكل جلي أن العولمة القانونية الدولية تُجسد فيها إرادة الدول العظمى لبسط سياستها الراديكالية، التي لا تضع في حسابنها العدالة الدولية بقدر رسم خارطة جديدة للعالم من خلال الإبقاء على خضوعه لإرادتها القانوني(١).

وأكبر شاهد على ما سبق قوله وجود العديد من الملفات الدولية التي لا تزال عالقة وبحاجة حلول مستعجلة ومرضية، وتستوجب من صانعي القرار الدولي التدخل والوقوف في صف الشرعية الدولية، والعمل على تعزيز مضامين القانون الدولي التي تسعى لتحقيق السلم والأمن العالمي، لكنها ذهبت أدراج الرياح لتغرق العدالة الدولية في رفض الحسابات الإستراتيجية في بُعديها السياسي والاقتصادي لهذه الدول. ويلاحظ من الأحداث الدولية بأن الدول العظمي تستغل مركزها القانوني الدولي بهدف تجسيد أجنداتها السياسية والاقتصادية على المدى البعيد، عن طريق تجسيد مشاريع مرحلية من خلال فبركة الأحداث السياسة والاقتصادية(٢).

وأكثر شاهد على ذلك القضية الفلسطينية التي تعاني الويلات نتيجة تخلي المجتمع الدولي عن تجسيد قراراته الدولية لحسم قضيتها العادلة. بالإضافة إلى الجمهورية العراقية التي راحت ضحية المشروع الأمريكي الصيهوني، ولا ننسى واقع العالم العربي الذي يعيش ويلات ثورات لا تزال في أغلبها تصنع نعرات وفتن طائفية وصدامات داخلية هددت استقرار بعض الدول بالانقسام. وقامت الدول الغربية بالتدخل عسكريا في العراق وليبيا بمُقتضى قرارات لا تعبر بشكل حقيقي للشرعية الدولية التي تأسّست لأجلها منظمة الأمم المتحدة، وهنا يثار التساؤل التالي: هل هي شرعية الأمم المتحدة أم شرعية الولايات المتحدة؟!

(١) الحويش، ياسر (٢٠٠١). مبدأ عدم التدخل والاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية. أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ص١٥٨.

(٢) البزاز، حسن (٢٠٠٢). عولمة السيادة حال الأزمة العربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. بيروت، ص ٣١.

يمكن القول بأن العولمة القانونية الدولية تسعى لأمركة العالم، وتسييره في نفق على ضوء ما ترغب وتراه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من قرارات تشرعها الدول الكبرى على حسب مشاريعها ومصالحها ومراميها الإستراتيجي، حيث أن العولمة القانونية في شقها الدولي هي شرعية القوة؛ ومن يملك القوة يملك تشريع القوانين ويصنع القرارات الدولية التي يرغب بصنعها بماتحقق أهدافه وغاياته ويُمرّر أجنداته، ويُجسّد مشاريعه بهدف الإبقاء على مركزة السياسي والاقتصادي والقانوني بهدف إزاحة أي قوة منافسة له(١) .

٤- **المجال الثقافي:** وفي المجال الثقافي ارتكزت العولمة على طمس الاختلاف الثقافي بين الدول، إلى التجانس فيما بينها، مما شكل تهديداً للهوية الثقافية القومية، والتي حصرت كافة الشعوب على المحافظة عليها، وهذا ما أطلق عليه المفكرون بالاختراق الثقافي. لتصبح العولمة الثقافية نوع من الإرهاب الثقافي من خلال سعيها لفرض الهيمنة الثقافية القهرية على العالم أجمع، من خلال الهجمات الإعلامية المكثفة التي تسعى إلى سحق الثقافات الأخرى من خلال التركيز على الثقافة الأمريكية ونشرها في كافة الوسائل الإعلامية الشهيرة، وهذا يعتبر أيضاً نوعاً من الاحتلال للفكر والعقل وجعله يعمل وفق أهداف ومصلحة الدول الكبرى بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص. وهذا ما أكد عليه الرئيس الأمريكي "جورج بوش" حين قال في احتفال بمناسبة الانتصال في حرب الخليج الثانية بأن: "القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي". كما لا ننسى بأن أنصار العولمة الثقافية قامت على استقطاب النخب الثقافية في جميع دول العالم والعمل على تجنيدها للدفاع عن المشروع العولمي، من خلال ثقافة الاختراق وإعادة تشكيل وجدان الشعوب الفكرية والثقافية، من خلال فرض مناهج تعليمية وتلفزيونية وكافة الوسائل المتاحة(٢).

٥- **المجال الاجتماعي:** إن المؤشرات الاجتماعية تدل على أن مجتمع العولمة لا يتسع للفقراء وذوي الدخل المحدود، وأن هناك ظلماً اجتماعياً وظهور مبادئ بعيدة عن التكافل والتضامن، وانحسار دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال القضاء على تفاوت مستويات الدخل، مما انعكس ذلك على زعزعة الاستقرار الاجتماعي في العديد من الدول، كما ساهمت العولمة في انتشار الجريمة نتيجة انحسار الحدود الوطنية، بالإضافة إلى التقدم التقني وظهور جرائم لم تكن

(١) حمياز، سمير (٢٠١٧). أِشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. مجلة العلوم الاجتماعية. رقم (٢٤)، الجزائر، ص ٢٠٧.

(٢) سكات، هارت (٢٠٠٣). بدائل الديمقراطية الجديدة لنظام التعطل العالمي. شركة الكتاب العالمية. بيروت، ص٢٠٧.

معروفة من قبل مثل جرائم الاتجار بالبشر وبالأعضاء البشرية، وتجارة الأطفال بهدف التبني، وتجارة الدعارة العالمية، كما زادت تجارة المخدرات بشكل كبير وارتفع حجم مبيعاته في السوق العالمية، لتصبح ظاهرة متفشية والتي ارتبطت بشكل وثيق بعالم الجريمة والتي نتج عنها جريمة غسل الأموال بهدف طمس هويتها(١).

الفرع الثالث: آليات العولمة وآثارها على السيادة

يمكن القول بأن مفهوم السيادة التقليدي التي كانت الدولة تمارسه على حدودها الإقليمية وعلى مواطنيها، لم تعد ممكنة نتيجة العولمة، حيث أصبحت الدول عاجزة عن السيطرة على العديد من المتغيرات الحديثة التي ظهرت مثل الشركات متعددة الجنسية والاقمار الصناعية وحركة رؤوس الاموال، وفيما يلي شرح لآليات العولمة وآثارها على السيادة وكما يلي:

أولاً: الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدولة: تعد الشركات متعددة الجنسية هي من أهم آليات العولمة والاداة الأقوى لتمويل عمليات الانتاج وعولمته، ومن أهم السمات الخاصة بالعولمة، وأصبحت الشركات الكبرى شركات متعددة الجنسية حين بدأت إدارتها تخطط في السيطرة على الأسواق، وتخطي الحدود الوطنية حتى أصبحت تلك الشركات بالتأثير على الدول، وتقييد سياداتها وتراجع دور الدولة الوطنية على الصعيد الدولي، وزاد من حجم تأثير تلك الدول بمرور الزمن، مما جعل الدول تفقد سلطاتها على تلك الشركات وأصبحت تؤثر على اقتصاديات الدول. وحتى تتكمن الشركات متعددة الجنسية من الانتشار وتحقيق أهدافها قامت بإزالة الحواجز الجمركية، بالإضافة إلى تغلبها على القيود التي كانت تحد من تدفق المعلومات، فسلبت سلطات الدولة التي كانت تمارسها داخل حدودها السياسية والتي تعتبر من أهم مقومات السيادة الوطنية، وأصبحت الحكومات عاجزة عن تطبيق صلاحياتها على أرضها(٢).

وفي حال تدخل الدولة القومية في الشركات متعددة الجنسيات من خلال إجبارها على اتباع سياسات اقتصادية معينة قد تساهم في خفض أرباحها فقد تلجأ إلى سحب فروعها خارج الدولة والاتفاق مع الشركات الأخرى بمراقبة سياسات الدولة الاقتصادية، وفي حال قررت الشركة بأن السياسات الاقتصادية غير صالحة لها تقوم بنقل فروعها خارج الدولة فتضعف البنوك من العملات الأجنبية، وهذا ما حصل في المكسيسك عام ١٩٩٤ وبلدان جنوب شرق أسيا عام ١٩٩٠، حيث أن سياسات الشركات متعددة الجنسية تسعى إلى ابعاد الدولة عن الشعب، كما تسعى الشركات إلى جعل الدولة تفرض في سياسات

(١) البزاز، حسن (٢٠٠٢). عولمة السيادة حال الأزمة العربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. بيروت، ص ٣٣.
(٢) بحمياز، سمير (٢٠١٧). أِشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. مجلة العلوم الاجتماعية. رقم (٢٤)، الجزائر، ص ٢١٠.

الخصخصة بهدف جذب شركات للاستثمار فيها، مما يضعف الخدمات العامة وقطاع التعليم والصحة، ووضعها تحت مظلة المصالح الاقتصادية الخاصة[١].

وزداد نفوذ الشركات متعددة الجنسية حيث أصبحت تخلق النقود، وبهذا انتزعت حق من حقوق الدولة السيادية، حيث أصبحت الشركات تتعامل مع البطاقات المدفوعة التي لا تخضع لرقابة البنوك المركزية، لذلك فقدت الدولة الكثير من أهميتها وتقلصت سياداتها أمام الشركات المتعددة الجنسية، وعدم تمكن الدول وخاصاً الدول النامية منها على مواكبة تكنولوجيا المعلومات الحديثة التي تمكنها من مراقبة أعمال وتحويلات الشركات متعددة الجنسية، الذي زاد من فجوة فقدان الدولة لسياداتها[٢].

٢- **صندوق النقد الدولي وسيادة الدولة:** وصندوق النقد الدولي هو مؤسسة مالية دولية، تم استحداثه عام ١٩٤٤ في مؤتمر "بريتن وودز" بهدف تنظيم المعاملات المالية بين دول العالم وتعزيز استقرار تداول العملات، ومساعدة الدول الأعضاء في بيع العملات لمواجهة الصعوبات المؤقتة والمتعلقة بالمدفوعات الأجنبية، والعمل على انتشار قوانين النماء الدولي، وتحقيق أعلى مستويات في الدخل والعمالة، وتقديم المشورات للدول التي تواجه مشاكل اقتصادية ومالية، وتكمن أهداف الصندوق فيما يلي[٣]:

- تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف العالمية والمحافظة على ترتيبات عمليات الصرف بين البلدان الأعضاء، وخفض التنافس في قيم العملات.
- تجنب الوقوع في الكوارث والأزمات.
- تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات دون الإضرار على الرخاء الدولي والوطني.
- تجنب اتباع سياسات الإفقار التي قد تتبعها بعض الدول.
- إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف.
- تشجيع التعاون الدولي وتهيئة سبل التشاور بين الدول بما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

وعلى الرغم من أهداف صندوق النقد كانت ضمان استقرار النظام النقدي ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، إلا أنه أصبح مسخراً لخدمة الدول الكبرى ومصالحها، والتي لها المساهمة الأكبر في هذه المنظمات، مما جعلها تسيطر على إدارتها، واستخدامها في تحقيق أهدافها الاقتصادية وتحقيق

(١) برقوق، سالم (٢٠٠٩)، ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان، دراسات استراتيجية، الجزائر، ٢١٦.

(٢) الحويش ، ياسر (٢٠٠١). مبدأ عدم التدخل والاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية. أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ص١٥٩.

(٣) الحسيني، محمد (٢٠٠٣). المجتمع الدولي وحق التدخل. سلسلة المعرفة للجميع. الرباط، ص ١٥٣.

مصالحها، حيث تتجاوز مساهمة الدول الكبرى أكثر من ٩٥% من التمويل المقدم، وعلى الرغم من القروض التي تقدمها الدول البترولية، إلا أن الدول الكبرى لم تسمح لهم بزيادة تلك المساهمة بهدف تقليص نفوذها على إدارة الصندوق[١].

مما سبق نجد أن الصندوق يطغى على سيادة الدول من خلال تدخله في عمليات إعادة هيكلة الاقتصاديات وفرض سياسات اقتصادية تحد من سيادتها، والحد من تدخل الدولة في العديد من الشؤون الاقتصادية، وإلا سوف تتعرض الدول النامية للعديد من الانهيارات الاقتصادية من خلال منع القروض عنها وسحب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها، وخفض سعر العملة الوطنية، مما ينتج عنه رفع معدل البطالة وتوقف النمو الاقتصادي، وزيادة معاناة الأفراد.

المبحث الثاني: التعاون الدولي وانعكاساته على السيادة الوطنية

كان للتقارب والاتصال بين الدول دور في تقوية فكرة المصلحة الدولية المشتركة، والذي أنتج عن ذلك تغيرات في القانون الدولي وبنيته بشكل عام وفي مبدأ سيادة الدولة الوطنية بشكل خاص، حيث وافقت دول العالم وبموجب المواثيق الدولية مبدا علو المصلحة الدولية، وإحداث تغيرات على مبدأ السيادة، وتغليب المصلحة الدولية على المصلحة الوطنية، الذي جعل من الحتمية وضع قيود على السيادة الوطنية ومبادئها، والقبول الصريح من قبل الدول على علو الاتفاقيات الموقعة[٢].

وللوقوف على ذلك كله كان لا بد من البحث في التعاوني الدولي وانعكاساته على مبدأ السلطة الوطنية، من خلال البحث في مفهوم مفهوم ومظاهر التعاون الدولي ومجالاته في المطلب الأول، ثم لا بد الحديث عن آثار التعاون الدولي على سيادة الدول في المطلب الثاني، وعلى النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم ومظاهر التعاون الدولي ومجالاته

المطلب الثاني: آثار التعاون الدولي على سيادة الدول

المطلب الأول: مفهوم ومظاهر التعاون الدولي ومجالاته

نتيجة حداثة مصطلح التعاون الدولي على مستوى العلاقات الدولية، وتعدد آراء الفقهاء حول مفهوم شامل ووافيلمظاهر التعاون الدولي، وتحديد مكانته في ظل المتغيرات الدولية ووضعيته، مع بيان شروطه أهدافه، كان لازماً علينا بيان مفهوم ومظاهر ومجالات التعاون الدولي، وفي هذا المطلب سوف يتم تقسيمه إلى ثلاثة فروع نتناول في الفرع الأول مفهوم التعاون الدولي وظروف نشأته، في حين الفرع

(١) الفتلاوي، سهيل (٢٠٠٢). الوسيط في القانون الدولي العام. دار الفكر العربي. بيروت، ص ١٣٤.

(٢) ممدوح ، منصور (٢٠٠٣). العولمة، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية

الثاني سوف يخصص لبيان مظاهر التعاون الدولي، أما الفرع الثالث فخصص لبيان مجالات التعاون الدولي، وكما يلي:

الفرع الأول: مفهوم التعاون الدولي

اختلفت وجهة نظر الفقهاء والباحثين وتعدد المفاهيم المتعلقة بتعريف التعاون الدولي أو الاعتماد البديل، وفيما يلي عرض لأبرز تلك التعاريف:

وضع الكاتب الأمريكي "أرنست هاس" "A.Haas" التعاون الدولي على أنها: "العملية التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة"(١).

كما عرف على أنه: "ذلك النظام الذي أخذت فيه كل دولة على عاتقها المساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية، متجاوزة بذلك مصلحة الدول القومية".(٢)

كما عرف على أنه: "التفاف الدول حول المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والتي تسعى دوماً من أجل حمايتها، ويكون هذا التضامن في صور مساعدات مادية أو معنوية مما يبين جلياً أنه التزام أخلاقي قانوني تسعى الشعوب لإحترامه والالتزام به قبل بعضها البعض خاصة تجاه الشعوب والدول الضعيفة والفقيرة"(٣).

كما يرى الهواشي بأن الهدف من التعاون هو: "إذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والتمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية، فإن على التعاون أو التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية"(٤).

مما سبق وبناءً على التعريفات فإنه يمكن القول بأن التعاون الدولي هو عبارة عن تحرك متعدد الأطراف للدول المهتمة به، وهذا الترابط الجماعي يفترض بشكل ضمني وجود إرادة واستعداد وقدرة ورغبة للفاعلين الدوليين بشكل منسجم وجدي يمكن فيها التدخل في الحياة الاقتصادية بين الدول

(١) سكات، هارت (٢٠٠٣). بدائل الديمقراطية الجديدة لنظام التعطل العالمي. شركة الكتاب العالمية. بيروت، ص٢١٧٨.

(٢) سكات، هارت (٢٠٠٣). بدائل الديمقراطية الجديدة لنظام التعطل العالمي. شركة الكتاب العالمية. بيروت، ص ٣٥.

(٣) الحسيني، محمد (٢٠٠٣). المجتمع الدولي وحق التدخل. سلسلة المعرفة للجميع. الرباط، ص، ص ١٤٩.

(٤) الحويش، ياسر (٢٠٠١). مبدأ عدم التدخل والاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية. أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ص. ١٦٢.

المرتبطة بهذا التعاون، وأن هذه المبادرات بين الأطراف المتعددة أو التنائية في بعض الأحيان تهدف إلى تحقيق حقوق تتساوى مع جميع الأطراف المتعاونين.

واجمعت الدراسات المتعلقة بالتعاون الدولي بأن سياسة التعاون ظهرت بعد تصفية الاستعمار التي خضعت له معظم الدول النامية، وظهور معطيات الحرب الباردة، والتي ساهمت في ترتيب العلاقات الدولية من جديد، مرتكزة على التعاون بين الدول لتحقيق أهداف الكتلتين الشرقية والغربية، والتي كانت سبباً في حدوث الانحرافات عن القيم السامية للتعاون الدولي، ويمكن حصرها في العنصرين الآتيين:

أولاً: بعد أن تم تصفية الاستعمار وفقدان السيطرة السياسية، وفقدان الامتيازات والمصالح التجارية والاقتصادية ونهب خيرات المستعمرات القديمة، كان التعاون الدولي يستند على الحافظ للمواقع الاستراتيجية القديمة، وأن تصبح السيطرة لشركات الدول الكبرى، وسيطرتها على الأجهزة السياسية، والتدخل في بعض الاحيان في تنصيب أو عزل الرؤساء كما حصل في ليبيا واليمن ومصر وتونس وتشيلي وفنزويلا[١].

ثانياً: ساهمت الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية إلى البحث على أكبر قدر من الحلفاء ومراكز النفوذ، وموافقة دول حليفة ببناء قواعد عسكرية على أراضيها، أو اتخاذ الموقف المحايد في بعض القضايا العادلة والذي يعد الحياد فيها تحيز، ودخلت العلاقات الاقتصادية الدولية حيز التنفيذ بكافة أهدافها وأشكالها، وتوزيعهت بشكل غير متساوي بين الدول المنتمية، ويتوقف ذلك على مدى الولاء للمعسكر[٢].

مما سبق يمكن القول بأن التعاون أصبح يتم تحديده وفق اختيارات عمقت تبعية الدول النامية التي أملي عليها نظريات واستراتيجات تنموية تم استنباطها من الفكر الإقتصادي الاشتراكي الليبرالي، وكان سعي المعسكرين إلى تحقق الأهداف الإستراتيجية متاحة لهم وتنفيذها بكافة الوسائل الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية، الذي انعكس على إهمال التنمية الحقيقية للدول النامية، وغض البصر عن الأنظمة الديكتاتورية ودعم الأنظمة العسكرية، والامتناع عن تقديم أي انتقاد لتلك الأنظمة، بل على العكس من ذلك فأن دعاة الديمقراطية والحرية قد قدموا الدعم لتلك الأنظمة طالما تخدم مصالحها، كما

(١) يوسف أحمد (٢٠١٠). السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية: قيود متزايدة وتحديات شاقة. المجلة الإلكترونية، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ٢٣٤.

(٢) نواري، أحلام (٢٠١١). تراجع السيادة السيادية في ظل التحولات الدولية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (٤) الجزائر، ص ٢٥٨.

أن اوجه المساعدات التقنية والمالية والفنية المقدمة في إطار التعاون غالباً كانت تصرف في غير محلها، لتنتشر معها ظاهرة الاختلاس الرشوة والاختلاس[١].

مما سبق يمكن القول بأن غايات التعاون وأهدافه، بالإضافة إلى فعالية المساعدات الاقتصادية المقدمة للتنمية المستدامة، أصبحت مرتبطة بالصراعات الإيديولوجية، وبقيت الدول النامية مسرحاً لتلك الصراعات باستثناء بعض الدول التي تمكنت بفضل استراتيجياتها الخاصة من تحقيق تنمية إيجابية، كما في دول شرق أسيا، والتي تمكنت من الاندماج في ظل المعطيات الدولية الجديدة، وتحقيق معدلات نمو فاقت ٦٠% من مجمل صادرات الدول التي سارت في طريق النمو[٢].

الفرع الثاني: مظاهر التعاون الدولي

تمتاز العلاقات في عصرنا الحاضر باطراد التعاون والتقارب بين الشعوب، وكانت البداية الحقيقية لذلك التقارب بعد الثورة الصناعية، والتي انتشرت في العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وجاءت تلك الثورة في وقت كانت الدول تعيش بمعزل عن بعضها البعض، والتي كانت مفروضة نتيجة المسافات الجغرافية الشاسعة بينهم، وكان للتطور في مجال المواصلات الدور الأكبر في التقارب بين الشعوب، واعتماد كل دولة على الأخرى في ترويج منتجاتها، وظهر التعاون الدولي أو ما يطلق عليه بالاعتماد المتبادل، والذي أصبح يشمل جميع المجالات، سواء كانت في مجال مكافحة الجريمة أو حقوق الإنسان، أو الصحة أو حماية البيئة...الخ. وفيما يلي بيان مظاهر التعاون الدولي وعلى النحو الآتي:

أولاً: علو المصلحة الدولية على حساب المصالح الوطنية الفردية:

ادى التقارب بين الدول إلى تقوية الإحساس حول فكرة المصلحة الدولية المشتركة ونتج عنها تغيرات في بنية القانون الدولي، حيث تغيرت المفاهيم الدولية وغلبت المصلحة الدولية على مبدأ السيادة الوطنية، وعلو المصلحة الدولية على المصلحة الوطنية، ووضع قيود على السيادة الوطنية وتحريم اللجوء إلى الحروب وعند تعارض السلطان الداخلي مع السلطان الدولي يستبعد الأول، كون مصلحة

(١) حمياز، سمير (٢٠١٧). أِشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. مجلة العلوم الاجتماعية. رقم (٢٤)، الجزائر، ص ٢١٣.

(٢) ممدوح، منصور (٢٠٠٣). العولمة، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية، ص ٢١٥.

دول العالم تكمن في تحقيق السلام والأمن الدوليين، ورفع مستوى التعاون الدولي، وتكريس حق الرقابة الدولية على مبدأ السيادة، وتحول مفهوم السيادة من دولة البوليس إلى دولة الرفاهية[١].

لذلك أَصبح التنازل عن جزء من حقوق السيادة الوطنية شرط أساسي لبقاء استمرار الدولة بالإضافة إلى استمرار الجماعة الدولية، وأخذت الحقوق الوطنية تنحسر لصالح الحقوق الدولية، والتي أخذت بالاتساع والضغط على الجماعة الوطنية حفاظاً على السلام الدولي، واتجهت نتائج هذا التدخل على مستويين الأول: اتساع الحقوق الدولية وتحقيق النمو للسيادة الدولية، والثاني: تضيق نطاق الحقوق الداخلية، مما يعني الاختفاء التدريجي للسيادة الوطنية[٢].

وكان لتقارب النطاق الوطني والدولي إلى تقليص دائرة سيادة الدولة، ورفع مستوى صلاحيات الجماعة الدولية، وبالفعل أخذت السيادة الوطنية تنحسر تدريجياً لصالح السيادة الدولية في ظل المنظمات الدولية تحت مبرر الاعتماد المتبادل، والذي افقدت السيادة مبررات وجودها ما لم يتم تطبيقها لصالح خير المواطن، وعلى مستوى مصالح الدول الأخرى تفقد السيادة الوطنية صلاحيتها إذا كان أساس ممارستها المصلحة الوطنية[٣].

وقد أخذت الأمم المتحدة بمبدأ المصلحة الدولية حين تناولت مسائل حقوق الإنسان وحق تقرير المصير والتمييز العنصري، باعتبارها مسائل تمس المصلحة الدولية، وتمس المصلحة الدولية كونها تعد من المصالح الإنسانية، والتي يجب ترجيحها، مما أدى إلى تقليص مفهوم السيادة المطلقة، وهذا ما أكد عليه الفقيه "بوليتس بالقول: "في جميع الأحوال التي توجد فيها مصلحة ذات قيمة حقيقية للمجتمع الدولي فإنحرية الدول يجب الحد منها عاجلاً أم آجلاً بما يتناسب مع أهمية هذه المصلحة"[٤].

ثانياً: علو الاتفاقيات الموقعة على حساب النصوص الوطنية:

يعد الدستور أسمى وأعلى قوانين الدولة، فهو هرم النظام القانوني، ومظهراً من مظاهر السيادة، والمقصود بسمو الدستور هو خضوع جميع أفراد الدولة ومؤسساتها للقانون، وأن يعملوا بأحكامه وتنفيذ قراراته، ومهما كانت طبيعة النصوص القانونية ودرجاتها، يجب عدم مخالفتها له، تحت طائلة عدم

(١) برقوق، سالم (٢٠٠٩)، ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان، دراسات استراتيجية، العدد(٦) الجزائر، ص ٢٧٨.

(٢) نواري، أحلام (٢٠١١). تراجع السيادة السيادية في ظل التحولات الدولية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (٤) الجزائر، ص ٢٦١.

(٣) بشبوش، محمد (٢٠٠٦) أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية، مجلة المستقبل، العدد (٥٦)، ص ٤٧.

(٤) برقوق، سالم (٢٠٠٩) ، ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان، دراسات استراتيجية، العدد(٦) الجزائر، ص ٢٣٥.

مشروعيتها، في حين يقصد بسمو دستور الدولة، هو التزام الدولة بالدستور الذي وضعته، حتى في حالة مخالفتها للاتفاقيات والدولية والمعاهدات، إلا إذا نص الدستور على ذلك، حيث أن معظم الدساتير تحدد مدى التزامها بالقانون الدولي، وتوضح فيه طرق التزامها وتنفيذها(١).

ومن خلال مراجعة أحكام القضاء الدولي، فتبين بأن هناك اتجاهاً يهدف إلى سمو القانون الدولي على القوانين الداخلية للدول، وعلى سبيل المثال قرار محكمة العدل الدولية عام ١٩٥١ حين أصدرت حكمها في قضية المصايد، أكدت فيها المحكمة على أنه: "حجية تحديد البحر الإقليمي بالنسبة للغير، إنما تتبع من القانون الدولي العام"(٢).

كما أن العديد من القضايا التي ارتبطت بالبيئة والاقتصاد والصحة والتي كانت تحسم في الاختصاص الداخلي للدولة حتى في إطارها الإقليمي، أصبحت تتجاوز حدود السيادة الوطنية، وتقوم الجماعة الدولية باتخاذ القرارات وتوحيد جهودها في حل تلك القضايا، هذه من جهة ومن جهة أخرى نجد أن المشروع الذي قدمه كوفي عنان للجمعية العامة في الدورةم ٥٤ والخاص بالسيادة والذي اعتبر فيها بأن السيادة لم تعد تتعلق بالدولة القومية، وإنما تتعلق بالأفراد، وحرياتهم الأساسية، والمحفوظة لكافة الأفراد في جميع المجتمعات والمحفوظة من قبل الأمم المتحدة، وتم إزاله العقبات أمام كافة المنظمات حتى تباشر عملها في عمليات التدخل الإنساني وخصوصاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان، دون الحاجة للتفويض من الأمم المتحدة(٣).

وعلى الرغم من ان ميثاق الأمم المتحدة قد نص في المادة (٧/٢) على عدم تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول الداخلية للأعضاء، إلآ أنه لم يتم تحديد ما هي الشؤون الداخلية للدولة، ويرى فقهاء القانون الدولي بأن الأمم المتحدة هي الجهة المختصة في معرفة وتحديد مسألة ما في دائرة الشؤون الدولية أو الداخلية، وأذا كانت الدولة قد أبرمت معاهدة دولية فإن أي مسألة سوف تدخل في نطاق الشأن الدولي وليس الداخلي، إضافة إلى أنه يحتج بالمادة إذا اتخذ مجلس الأمن ما يراه ضرورياً لحفظ السلم والأمن

(١) حمياز، سمير (٢٠١٤). مشكلة التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجيات الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي. دراسة حالة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير. جامعة مولود، ص ١٥٦.

(٢) برقوق، سالم (٢٠٠٩)، ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان، دراسات استراتيجية، العدد(٦) الجزائر، ص ٢٤١.

(٣) ممدوح ، منصور (٢٠٠٣). العولمة، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية، ص ٢١٩.

الدوليين بموجب الفصل السابع، وهو الذي يؤدي إلى نقل العديد من المسائل الداخلية لدولة ما إلى النطاق الدولي، نتيجة تشابك المصالح الدولية[١].

مما سبق يمكن القول بأن الدولة وبمجرد ابرامها لأي معاهدة أو اتفاقية دولية أو صادقت عليها بهدف تحيق السلم والأمن الدوليين، فإن القانون الدولي يسمو على قانونها الداخلي، وتصبح الدولة ملزمة بتنفيذها حتى ولو كانت مخالفة لقانونها، وهذا يعتبر مظهراً من مظاهر التعاون الدولي، أو الاعتماد الدولي، والذي سينعكس حتماً على سيادة الدولة الوطنية، وجعلها مقيدة. وعلى سبيل المثال اتفاقية السلام المصرية مع إسرائيل إذ أصحبت مصر بموجب هذه الاتفاقية منقوصة السيادة، لا تستطيع ممارسة سيادتها على كامل أراضيها، حيث فقدت السيطرة على شبه جزيرة سيناء، لتصبح سيناء منطقة ترانزيت للتهريب والاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة، والخلخلة الأمنية في الدولة المصرية، وتم تفريغ معظم القوات المصرية من سيناء. ومثال آخر على فقدان السيادة هو ما واجهته تركيا، حيث أنها مرتبطة بعدة اتفاقيات تسمح للحلف الأطلسي ببناء قواعد عسكرية على الأراضي التركية، كما قامت بتأجير منطقة استراتيجية لإسرائيل تقوم فيها بتدريب أفراد الجيش الإسرائيلي ومتابعة الدول المجاورة[٢].

الفرع الثاني: مجالات التعاون الدولي

من الجدير بالذكر بأن مجالات التعاون الدولي كانت تقتصر على مجالين هامين وأساسين هما الاقتصادي والسياسي، إلا أنه مع التطور الذي حصل في العلاقات الدولية امتد ليشمل العديد من المجالات مثل الإجرام، وحقوق الإنسان والبيئة والصحة...الخ، وفيما يلي عرض لأهم المجالات التي أمتد لها التعاون الدولي، وأصبحت ضرورية وهامة نتيجة العلاقات الدولية الجديدة[٣]. وفيما يلي أهم المجالات التي أصبحت ضرورة حتمية فرضتها العلاقات الدولية الجديدة:

أولاً: التعاون السياسي:

إن التعاون من منظور سياسي يعبر عن مواقف الدول السياسية انطلاقاً من المصالح والروابط المشتركة فيما بينهم، حيث يشمل على الإمدادات والتعاون للدول الضعيفة بهدف مساعدتها الخروج من دائرة الفقر والتخلف، ومواجهة الظروف الاقتصادية أو حالات الطوارئ أو التبعية الاقتصادية لدولة ما.

(١) الساحل ، مخلوف (٢٠٠٨). إشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات، العدد(٦)، ٢١٨.

(٢) ثابت، أحمد وآخرون (٢٠٠٣). العولمة وتداعياتها على العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة المستقبل العربي. رقم ٢٤، بيروت، ص ٢٢٠.

(٣) حمياز، سمير (٢٠١٤). مشكلة التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجيات الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي. دراسة حالة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير. جامعة مولود، ص ١٤٣.

ولا يقتصر التعاون على الجانب المادي فقط، بل تجاوز ذلك عن طريق التضامن مع الشعوب لمواجهة الاستعمار والأنظمة الحاكمة الديكتاتورية، وتوسعت دائرة التضامن حتى شملت كافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والاهتمام بالقضايا في المحافل الدولية، والتعبير عن التضامن معها إما إعلامياً أو من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي(١).

ثانياً: التعاون الاقتصادي:

والمقصود بالتعاون الاقتصادي هو تذليل الصعوبات والعقبات في العلاقات الاقتصادية بين الدول لفترة محددة مع حق كل دولة الاحتفاظ بخصائصها المميزة، ودخول الدول في الاتفاقيات الاقتصادية، وتهدف هذا الاتفاقيات إلى تشجيع البلدان النامية وتنميتها من خلال التعاون بينها وبين الدول المتقدمة والذي يفرض قيود على سيادة الدولة الوطنية ويحد من صلاحياتها الوطنية(٢).

ثالثاً: التعاون في مكافحة الجرائم:

نتيجة توسع الجريمة جغرافياً، حدث معه تطور في مفهوم الجريمة وانواعها والتي عرفت على أنها:" كل عمل أو امتناع عن عمل يصيب المصالح الدولية والمصالح الإنسانية الكبرى، بضرر يمنعه العرف الدولي، ويدعو إلى معاقبة عليه باسم المجموعة الدولية". بالإضافة إلى التطور التقني في عصرنا الحديث الذي سمح للمجرمين بتنفيذ عملياتهم الإجرامية في أي مكان يرونه مناسباً، مما تطلب تركيز الجهود الدولية لمكافحة الجريمة، خصوصاً أن هناك تقارب في القانون الوطني والدولي الناتج عن الرغبة في مكافحة الجريمة في المجتمع الدولي والعمل على خلو المجتمع الدولي من الجريمة، إلا أن هذا الأمر قد يتعارض مع سيادة الدولة واستقلاليتها في حال وجود معاهدات واتفاقيات قد يتم استحداثها نتيجة الأوضاع والتطور في الجريمة المنظمة(٣).

رابعاً: التعاون في مجال حماية البيئة:

احتل موضوع البيئة مكانه بارزة على المستوى الاقليمي والدولي، لما له من أضرار على الموارد الطبيعية والبشرية، مما دفع الحكومات إلى التنازل عن بعض من عناصر السيادة بهدف معالجة الأخطار الناجمة عن تلوث البيئة، وكان للتغيرات المناخية على مستوى العالم وثقب الأوزون وتلوث البحار، ظواهر لم تعرف حدود سياسية، لذا توجب على الدول التكاتف بهدف توحيد الجهود لحل هذه

(١) نافعة، حسن (٢٠١٥). سيادة الدول في ظل التحولات في ميزان القوى في النظام الدولي. على الرابط الالكتروني. www.afkaronline.org/arabic/archives/mar/ ovr2003 / nafiss.html٢٠١٦/١٢/٢٠ تاريخ الموقع

(٢) شويبل (١٩٧٢) التدخل العدواني والدفاع عن النفس في القانون الدولي الحديث، لمجلد (٢) 455-452

(٣) بشبوش، محمد (٢٠٠٦) أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية، مجلة المستقبل، العدد (٥٦)، ص ٥٦.

المشكلات البيئية، وتم توقيع العديد من المعاهدات الدولية لتحقيق الأهداف في حماية البيئة مثل معاهدة كيوتو عام ٢٠٠٥، وتم عقد العديد من القمم الدولية مثل قمة الثمانية الكبار في هايليغندام عام ٢٠٠٧ الذي أكد فيه على خفض الغازات العادمة إلى النصف حتى عام ٢٠٥٠ وخفض كميات الغاز بمقدار ٢٠% حتى عام ٢٠٢٠، وكان لهذه القمم والمعاهدات أثر على السيادة الوطنية، من خلال إلزام الدول بتعديل القوانين المتعلقة بالصناعة، ووقف أي تجاوزات من قبل الشركات الصناعية(١).

خامساً: التعاون الدولي وحقوق الانسان:

تبنت الامم المتحدة مفاهيم جديدة لحماية حقوق الإنسان وجعلها مسألة دولية وليست خاصة بالسيادة الوطنية، وهذا ما جعل من النادر وجودة دولة غير ملتزمة باتفاقية أو معاهدة ما تتعلق بحقوق الإنسان وذلك لأن حقوق الإنسان لها دور رئيس في تحقيق المصلحة الدولية(٢).

سادساً: التعاون الدولي ومكافحة الإرهاب:

يعتبر الإرهاب أحد أهم المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي، ويعتبر الارهاب نوعاً من أنواع الحروب المدمرة غير المعلنة بين الشعوب، يهدد فيه السلم والأمن للشعب، ومن الملاحظ بأن هذا النوع من الجرائم تجاوزت حدود المعقول، حيث أصبحت العمليات الإرهابية ذات تأثير كبير على استقرار الدولة وسلامة مواطنيها، لذلك كانت الندوات والمؤتمرات والاتفاقيات والمعاهدات بين الدول بهدف التعاون للقضاء على الإرهاب، وفرض القيود على الدول في التعامل مع جهات إرهابية، وفرض العقوبات على تلك المنظمات الارهابية(٣).

المطلب الثاني: آثار التعاون الدولي على سيادة الدولة

في هذا المطلب خصص لبيان آثار التعاون الدولي على سيادة الدولة الوطنية، والتي أصبحت من خلال السيادة الوطنية قابلاً للتضييق ومساحتها قابلة للنقصان، الناتج عن انضمام الدول في علاقات منظمة مع الدول الأخرى، سواء أكان إقليمياً أو دولياً، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تأثير التعاون الدولي على سيادة الدولة يختلف حسب كل دولة وطبيعتها إذا كانت نامية أم متقدمة، ولبيان آثار التعاون الدولي تم تقسيم هذه المطلب إلى فرعين خصص الأول لتأثير التعاون الدولي على سيادة دول

(١) ثابت، أحمد وآخرون (٢٠٠٣). العولمة وتداعياتها على العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة المستقبل العربي. رقم ٢٤، بيروت، ص ٢٢٤.

(٢) جوزيف ناي (٢٠٠٤). القوة الناعمة، طريق النجاح في عالم السياسة. الشؤون العامة. نيويورك، ص ٥.

(3)Jean Claude Zarka (2007). **Relations internationals, Edition Ellipses**. Paris, p. 33.

العالم الثالث، في حين خصص الفرع الثاني لبيان آثار التعاون الدولي على سيادة الدول المتقدمة، وفيما يلي مزيداً من التوضيح:

الفرع الأول: التعاون الدولى على سيادة دول العالم الثالث

إن مضمون السيادة يتغير حسب تغير العلاقات الدولية والتي تتغير حسب الحاجات والتطورات المشتركة، وهذا ما عكسه تطور العلاقات الدولية من نقطة الفوضى لمرحلة القبض على كافة السلطات الدولية، وفي الجهة الأخرى ينطلق مفهوم السيادة من الإطلاق إلى انعدام السلطة، نتج عن ذلك تحول العلاقات الدولية من حالة الإنعزال لحالة التضامن الدولي، وتحقيق الوحدة العالمية نتيجة التطور التكنولوجي التي الغت الحدود الجغرافية وجعلت السيادة الوطنية حدود غير حقيقية وواهية، وهذا قلل من تأثير تقسيمات الحدود الجغرافية وربطتا برباط الإخوة الإنسانية وبروز المصلحة الإنسانية العالمية، التي علت على كافة المصالح الوطنية للدول، وبروز مجموعة من المبادئ الإنسانية لتحقيق السلام والتعاون الدولي، وهو ما تطلب التغير في وظيفة الدولة التقليدية، من سيادة الدولة إلى دولة قائمة على تحقيق المصلحة لمواطنيها والمجتمع الدولي، نتيجة انتشار المفاهيم الدولية الخاصة بالإنسانية والحريات والمساواة والعدل والرفاهية، واعتبارها أساس لتحقيق السلم والأمن الدوليين[١].

وازدادت ظاهرة التعاون الدولي نتيجة الدول النامية وظهور العديد من المشاكل فيها إلى المجتمع الدولي وسوء الأنظمة الحاكمة فيها التي استخدمت الاضطهاد في إدارة الدولة، بالإضافة إلى ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية المتمثلة بالجفاف والتصحر والمجاعة، بالإضافة إلى زيادة مديونايتها الخارجية والتي أصبحت من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، إلذى تطلب وقفة دولية مع تلك الدول ومساعدتها في الخروج من التخلف، وهذا لم يكن ليتم إذا لم يتم فرض قيود على السيادة الوطنية يسمح بالتعاون والتنمية[٢].

حيث أن التعاون المتبادل يمس سيادة الدولة على رعاياها، كون العلاقات مع الدول الأخرى تخضع لضوابط عامة، تساهم في تحديد سلطات الدولة، وخاصة إذا تم الاتفاق على دخول الشركات الإجنبية للاستثمار في الدولة، وضرورة إجراء تغيير على سيادة الدولة من حيث سيادة الأمة والتي تعتبر مصدر

(1)Schwebel (S.M.). Aggression Intervention and Self Defense in Modem International Law. **RCADI**, Vol. II, 236, 1972, pp. 453.

(٢) صديقي، سعيد (٢٠٠٤). هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، مركز دراسات الوحدة الوطنية. سلسلة كتب المستقبل العربية. رقم ٣٨، بيروت، ص ١٢٣.

السلطات إلى سيادة دولة القانون، حيث أن الحماية لا تتحقق إلا بالقانون، ويتحول دور الدولة في أداء مهامه الوظيفية إلى مجموعة من المرافق العامة[١].

كما شهد الاقتصاد العالمي، نوعا من التعاون والأقلمة الإقتصادية، وقيام مجموعة من الدول بالتكتل مع بعضها البعض اقتصادياً، نتيجة ارتفاع حدة المنافسة عالمياً، الأمر الذي شكل تهديداً على اقتصاديات الدول المنفردة، فقامت الدول بالتخلي عن علاقاتها الاقتصادية المنفردة لتدخل في علاقات اقليمية تعبر عن وجود سياسة لمجموعة من الدول وخصوصاً المتقاربة جغرافية للتكتل والتضامن مع بعضها البعض ضد، ويعد مجلس التعاون الخليجي أفضل مثال على ذلك التكتل الاقتصادي حيث قامت الدول الأعضاء على توحيد الإجراءات والأنظمة الجمركية حيث قامت بإيجاد قانون موحد للجمارك خاص بدول مجلس التعاون وهذه الإجراءات تتواجد في كافة إدارات الجمارك للدول الأعضاء، وبدأ العمل بها منذ عام ٢٠٠٠ بعد أن تم تطبيقها لمدة عام بشكل تجريبي بهدف معالجة العيوب والنواقص التي قد تطرأ عليها بعد التطبيق[٢].

وبناء على ما سبق ذكره، فيتضح بأن هذه الإجراءات الجمركية المشتركة شكلت قيداً على سيادة الدول في الخليج العربي فيما يتعلق بالأنظمة الجمركية لكل دولة، والتي تعتبر ذات أهمية كبرى للدولة وتدخل ضمن الحقوق السيادية لها، الذي شكل انتقاصاً من السيادة الوطنية لصالح الجماعة الإقليمية العضوة في المجلس[٣].

كما أن أعضاء مجلس التعاون قد اتفقوا فيما بينهم على إصدار عملة موحدة إلا أنه عند التطبيق واجهت العديد من المشاكل من أبرزها رفض دول الأعضاء على عرض البيانات المالية لدولهم واعتبارها سرية، كما اتفق أعضاء المجلس على سياسة نقدية مشتركة وموحدة، ومن المشاكل التي واجهت أعضاء المجلس عند تطبيق السياسة النقدية هو في اختلاف المساحات الجغرافية للدول واختلاف نسب التزايد السكاني فيها، واختلاف حجم الانفاق على البنى الأساسية لكل دورة، الأمر الذي كان من الصعوبة على دول المنطقة من الاتفاق على نسب موحدة ومحددة فيما يتعلق بمعيار النمو الاقتصادي أو مستوى الدين العام أو العجز في الموازنة، وكانت كل تلك الإجراءات المتفق على

(١) ثابت، أحمد وآخرون (٢٠٠٣). العولمة وتداعياتها على العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة المستقبل العربي. رقم ٢٤، بيروت، ص ٢٣١.

(٢) صديقي، سعيد (٢٠٠٤). هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، مركز دراسات الوحدة الوطنية. سلسلة كتب المستقبل العربية. رقم ٣٨، بيروت، ص ١٣١.

(٣) موريس، شيف (٢٠٠٣). التكامل الإقليمي والتنمية. مركز معلومات القراء في الشرق الأوسط. القاهرة، ص٢٤٥.

إجراءها بين دول المنطقة ذات تأُثير على سيادة الدول الوطنية، حيث أن قرار توحيد العملة قرار سيادي بكل ما تعنيه الكلمة، وحتى تتمكن الدولة من التخلي عن هذا المبدأ السيادي فيتوجب عليها أن تتحقق لها القدرة على الاتفاق حول اليات التعامل المشترك في حالة واجهت أي من دول المجلس مشكلة اقتصادية، تحتم عليها استخدام سياسات نقدية لمعالجتها، كون القرار في معالجة المشكلة الاقتصادية أو المالية لم يعد بيد الدولة منفردة(١).

الفرع الثاني: التعاون الدولى على سيادة الدول المتقدمة

تسعى الدول المتقدمة إلى الاستفادة من عوائد التعاون الدولي والتي تهدف إلى إزالة العوائق المفروضة على النشاطات الإقتصادية القائمة، كون القطاعات الصناعية للدول المتقدمة تتمتع بالإستقرار والنمو، وأن أي تغيير في تلك الهياكل الصناعية سوف يساهم في زيادة التكامل الاقتصادي وذات أثر فاعل على الأداء الإقتصادي للدول، وسوف يكسبه المزيد من الفاعلية والديناميكية، وإذا ما أدت هذه الكفاءة الناتج عن التعاون فإن ذلك سوف يمنح الدولة المزيد من زيادة الإنتاج والإدخار المحتمل، الذي سينعكس حتماً على رفع مستوى النمو الاقتصادي ويجعل نتائج التعاون الدولي أمراً إيجابياً، وخياراً هاماً ومناسباً للمستقبل(٢).

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققها التعاون الدولي بين الدول المتقدمة، وزيادة الناتج القومي للدولة، وزيادة النمو الإقتصادي، وزيادة التعاون الدولي بينهما في مجال القضاء على الجريمة الدولية، والمحافظة على تخفيض حدة الدمار البيئي، وتصديه لظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى العديد من الأوجه، إلا أنه يؤثر بشكل سلبي على السيادة الوطنية للدولة الناتج عن الاتفاقيات والمعاهدات المشتركة نتيجة دخولها في علاقات مشتركة، فتضطر حينها للتنازل عن بعض جوانب السيادة الوطنية بهدف تحقيق المصالح العامة للجماعة، ومن هنا يمكن القول بأن الدول المتقدمة تتأثر بعلاقات التعاون الدولي بشكل سلبي مثلها مثل الدول النامية، فكلاهما ينتقص من سيادته الوطنية(٣).

(١) عبدو، حسن (٢٠١٠)، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهرة، غزة، ص ٥٧.

(٢) موريس، شيف (٢٠٠٣). التكامل الإقليمي والتنمية. مركز معلومات القراء في الشرق الأوسط. القاهرة، ص ٢٤٨.

(٣) عبدو، حسن (٢٠١٠)، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهرة، غزة، ص ٥٨.

وهنا يثور تساؤل حول مدى تأثير التعاون الأوروبي على سيادة الدول في المجموعة الأروبية من الناحية السياسية والاقتصادية؟

أولاً: الناحية الاقتصادية: يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكثر النماذج نجاحاً وتقدماً في المجال الاندماجي بين الدول، فبعد أن كان الاتحاد الأوروبي يتكون من ٦ دول عام ١٩٥٨ اتسعت لتصبح ٩ ومن ثم ١٢ ومن ثم ١٥، حتى أصبحت ٢٨ دولة، كما أحدثت المجموعة الإوروبية علاقات مع دولة مختلفة في مناطق مختلفة، وبشكل خاص بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وعقدت معها اتفاقيات تساهم في انضمامها للمجموعة الأوروبية مستقبلاً، وتحضير نفسها لتصبح عضوة في الاتحاد بعد تنفيذها لمتطلبات الانضمام لها(١).

وحتى تتمكن الانضمام إلى الإتحاد الأوربي فلا بد من تحقيقك لشروط معينة، وهذا ما تم فرضه على تركيا حين رغبت بالانضمام إلى الاتحاد، وطلب من تركيا حل مشكلة الأكراد ومنحهم الحكم الذاتي والذي رفضته تركيا بحجة أن قضية الأكراد هي قضية ذات سيادة خاصة بتركيا، لا يحق للاتحاد فرض آلية التعامل مع القضية، كما تنازلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن جزء من سياداتها الوطنية، لصالح الاتحاد، حيث قامت الدول بتوحيد الأسواق واللوائح، وصهر العملات الأوروبية في عملة واحده هي اليورو، وكل ذلك تحت بند السيادة الوطنية التي تم الانتقاص منها لصالح الاتحاد(٢).

ثانياً: الناحية السياسية: على الرغم من نجاح الاندماج الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي إلا أنه لم يحقق النجاح ذاته في الناحية السياسية، على الرغم من توافق الدول الأوروبية على المواقف السياسية التي تهم مصالحها ومصالح دول العالم الأخرى وخصوصاً القضايا العامة التي تهم المجتمع الدولي مثل التنمية والسكان وحقوق الإنسان والمرأة والطفل والبيئة ومكافحة الإرهاب وغيرها من القضايا الدولية، وبعد أن تم وضع دستوري اتحادي للدول الأوروبية إلا أن التصويت عليه قد فشل حيث أن الشعوب رفضت الموافقة على توحيد الدستور والتخلي عن السيادة الوطنية وخصوصا فرنسا التي كانت من أشد المعارضين لهذا الدستور وكانت واعية لعواقب الاتحاد السياسي، لقناعتها بأنه سوف يؤدي إلى التضييق على السيادة الوطنية والذي سينتج عنه مشاكل كبيرة، حيث أن مشروع الدستور الموحد هو عدم قدرة اي من أعضاء الاتحاد اتخاذ أي قرار

(١) السيار، الجميّل وآخرون. (١٩٩٩). المنطقة الحيوية في الشرق الأوسط نحو النظام الدولي التالي – من مثلث الأزمات إلى ساحة الأزمات ، تحديات المستقبل. العرب وتحديات النظام العالمي (١٦) بيروت، ص ٣٥.

(٢) موريس، شيف (٢٠٠٣). التكامل الإقليمي والتنمية. مركز معلومات القراء في الشرق الأوسط. القاهرة، ص ٢٥١.

سيادي دون موافقة الدول الأخرى، مما سوف يؤدي إلى زوال السيادة الوطنية للدولة، وبالتالي زوال الدولة القومية[١].

الخاتمة:

أصبحت السيادة الوطنية في وقتنا الحالي تواجه خطراً متفاقماً، وبات المحللين يرون بأن زوال ظاهرة السيادة الوطنية بات محتماً، وهو رأي يعتبره البعض مبالغاً فيه، على الرغم من وجود إجماع على خطورة العولمة على الدول المتوسطة والصغيرة بصفة خاصة، وكان للتحولات على الساحة الدولية العديد من التأثيرات السلبية وبشكل خاص على مبدأ استقلال الدولة وسيادتها، والتي تعاني منه بشكل خاص الدول النامية التي تعاني من ويلات التخلف على الرغم من وجود مبدأ ينص على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، والتي نصت عليه المادة الثانية من الفقرة السابعة لميثاق الأمم المتحدة، إلا أن نظرية السيادة قد تعرضت لانتقادات جوهرية في عصرنا الحديث، وهجرتها العديد من الدول كونها لا تتفق مع الظروف الحالية للمجتمع لادولي.

فسيادة الدولة الوطنية قد أسيء استخدامها بهدف تبرير الإستبداد الداخلي، والتي ساهمت في إعاقة القانون الدولي، وعقلة عمل المنظمات الدولية، بالإضافة إلى تسلط الدول القوية على الدول الضعيفة، والذي جعل مفهوم السيادة في وقتنا الحالي يتحول نحو منحى جديد، وانحساره نتيجة تحولات النظام الدولي في مختلف الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها:

أولاً: إن مبدأ السيادة غير دائم ومتغير، ويعاد توزيع صورها والمسئوليات التي تنهض بها حسب المستجدات والتطورات الدولية أو تتغير مع الزمن.

ثانياً: ما يشار إليها لدى الفقه القانوني بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول المستقلة، ما هو إلا مبدأ نظري يكون في الواقع على غير ذلك، حيث أن السيادة بين الدول ترتبط حسب طبيعة الدولية وامكانياتها الذاتية والمساحة الجغرافية للدول.

(١) عبدو، حسن (٢٠١٠)، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهرة، غزة، ص ٦١.

ثالثاً: كانت للتحول في العلاقات الدولية دور هام وكبير في الحد من سيادة الدول على حدودها السياسية وبشكل خاص بعد التطورات التكنولوجيا التي امتاز به العصر الحديث.

رابعاً: كانت للتكتلات الإقليمية والمعادات والاتفاقيات بين الدول الدور الأكبر في الحد من السيادة الدولة الوطنية، وخضوعها لمتطلبات الأقلمة.

التوصيات:

- ضرورة تحالف الدول العربية مع بعضها البعض سواء كان تحالفاً إقليمياً أم عربياً، لما لذلك من دور في الصمود أمام العولمة وتطور العلاقات الدولية في الوقت الحاضر.
- على الدول النامية العمل على تجاوز كافة العواقب الاقتصادية والسياسية نحو بناء تكتلات إقليمية، لما لها من تأثير على فرض رأيها على المجتمع الدولي، وعدم الانصياع للضغوطات الدولية.
- نوصي الدول ذات التكتلات الأقليمية، بضرورة إنشاء صناديق ليتم فيها مساعدة الدول الفقيرة لتجاوز مشكلاتها الاقتصادية حتى تخرج من سيطرة الدول المتقدمة عليها وفرض شروط سياسية عليها.
- على الدول العربية توحيد جهودهم في بناء اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي، حيث تمتاز الدول العربية باشتراكها في العديد من الأمور فيما بينها مثل اللغة والثقافة والدين، بالإضافة امتلاكها المقومات والإمكانيات الاقتصادية وامتلاكها للعديد من الموارد الطبيعية.

المراجع

برقوق، سالم (٢٠٠٩)، ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الانسان، **دراسات استراتيجية**، العدد(٦) الجزائر.

البزاز، حسن (٢٠٠٢). **عولمة السيادة حال الأزمة العربية**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. بيروت.

بشبوش، محمد (٢٠٠٦) أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية، **مجلة المستقبل**، العدد (٥٦).

ثابت، أحمد وآخرون (٢٠٠٣). العولمة وتداعياتها على العالم العربي، **مركز دراسات الوحدة العربية**. سلسلة المستقبل العربي. رقم ٢٤، بيروت.

جوزيف ناي (٢٠٠٤). القوة الناعمة، طريق النجاح في عالم السياسة. **الشؤون العامة**. نيويورك.

الحسيني، محمد (٢٠٠٣). المجتمع الدولي وحق التدخل. **سلسلة المعرفة للجميع**. الرباط.

حمياز، سمير (٢٠١٤). **مشكلة التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجيات الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي**. دراسة حالة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير. جامعة مولود.

حمياز، سمير (٢٠١٧). أِشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة. **مجلة العلوم الاجتماعية**. رقم (٢٤)، الجزائر.

الحويش، ياسر (٢٠٠١). **مبدأ عدم التدخل والاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية**. أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق.

الساحل، مخلوف (٢٠٠٨). إشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في العالم الاستراتيجي، **مركز الشعب للدراسات**، العدد(٦).

سكات، هارت (٢٠٠٣). **بدائل الديمقراطية الجديدة لنظام التعطل العالمي**. شركة الكتاب العالمية. بيروت.

السيار، الجميّل وآخرون. (١٩٩٩). المنطقة الحيوية في الشرق الأوسط نحو النظام الدولي التالي– من مثلث الأزمات إلى ساحة الأزمات ، تحديات المستقبل. العرب وتحديات النظام العالمي (١٦) بيروت.

الفتلاوي، سهيل (٢٠٠٢). **الوسيط في القانون الدولي العام**. دار الفكر العربي. بيروت.

صديقي، سعيد (٢٠٠٤). هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، مركز دراسات الوحدة الوطنية. **سلسلة كتب المستقبل العربية**. رقم ٣٨، بيروت.

عبدو، حسن (٢٠١٠)، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهرة، غزة.

ممدوح، منصور (٢٠٠٣). **العولمة، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية.

موريس، شيف (٢٠٠٣). **التكامل الإقليمي والتنمية. مركز معلومات القراء في الشرق الأوسط**. القاهرة.

نافعة، حسن (٢٠١٥). **سيادة الدول في ظل التحولات في ميزان القوى في النظام الدولي**. على الرابط الإلكتروني. تاريخ الموقع ٢٠١٦/١٢/٢٠

www.afkaronline.org/arabic/archives/mar/ ovr2003 / nafiss.html

نواري، أحلام (٢٠١١). تراجع السيادة السيادية في ظل التحولات الدولية. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (٤) الجزائر.

يوسف، أحمد (٢٠١٠). السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية: قيود متزايدة وتحديات شاقة. **المجلة الإلكترونية**، معهد البحوث والدراسات العربية.

Schwebel S. M. (1972). Aggression Intervention and Self Defense in Modem International Law. RCADI, Vol. II,

Jean Claude Zarka (2007). Relations internationals, Edition Ellipses. Paris